وضع حد لهذه الثورة باسرع وقت ممكن. وقد حاولت الحكومات العربية تلك ان تؤدي دور الضاغط في سبيل الاعتدال على القيادات القومية الفلسطينية وفي سبيل منع احراق الجسور مع الاستعمار البريطاني ، مناشدة الفلسطينيين اظهار الثقة بحسن نوايا البريطانيين .

ان الاساليب التي استعملها الجيش البريطاني في سبيل القضاء على الثورة الشعبية المسلحة قد اصبحت الان في عداد الطرق المتعارف عليها لقمع الحركات الثورية . ولكن بعض اساليب الجيش البريطاني كانت من القسوة والبربرية الى درجة يحق معها للاستعمار البريطاني ادعاء شرف الريادة في هذا المضمار .

لقد استعمل البريطانيون اليد الحديدية مباشرة بعد مقتل اندروز في اكتوبر ١٩٣٧ ، واطلقوا موجة من الارهاب الحكومي تضمنت القاء القبض على المئات ونفي العشرات خارج البلاد . فقد اعلنت السلطات عدم شرعية اللجان القومية كما اصدرت اوامرها بالقاء القبض على اعضاء الهيئة العربية العليا . امّا بالنسبة للحاج امين الحسيني فقد عزل من منصبه كرئيس للمجلس الاسلامي الاعلى ، ووجدت قيادة وكوادر الحركة الوطنية نفسها في معسكرات الاعتقال . لكن جميع هذه الاجراءات لم تأت بأية نتيجة . ويسجل بوراث انه في ايلول ١٩٣٨ كان الثوار يسيطرون على اكثرية الريف الفلسطيني . وان الادارة المدنية والسيطرة الحكومية على البلاد كانت شبه معدومة . في النهاية استطاعت القوات البريطانية ان تلحق هزائم عسكرية ساحقة بالثوار وكان سبيلها الى ذلك اعلان الحرب على الريف الفلسطيني باكمله . فانزلت العقوبات الجماعية على القرى وقصفتها من الجو ، واعدم قرابة المئة شخص ما بين سنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨

وفي اكتوبر ١٩٣٨ اقتحمت القوات البريطانية مدينة القدس القديمة مستعملة اهالي العرب كـ « دروع بشرية » ،وانشات مراكز شرطة اضافية في القرى ، وارغم سكان تلك القرى على تحمل نفقاتها . ولحماية القطارات البريطانية التي كانت معرضة للتفجير وهجمات الثوار ، ابتدع البريطانيون اسلوبا فريدا لتأمين سلامتها، يكمن في وضع اقارب قادة الثوار المعروفين في عربات مكشوفة تتقدم القطار . كذلك يسجل بوراث التعاون الوثيق بين الجيش البريطاني و « فرق السلام » . وتنظيم الضابط البريطاني وينجات لـ « فرق الليل الخاصة » التي تدرب فيها عدد كبير من قادة اسرائيل العسكريين وتعلموا فيها اساليب شن الارهاب المضاد . ولكن الكاتب لا يقدم تفصيلات وافية عن هذين الموضوعين .

عندما يعالج الكاتب قضية الاراضي في فلسطين ، فانه يصل الى نتيجة ان الارقام الحكومية لعدد الفلاحين الذين خسروا مصدر رزقهم نتيجة لعمليات الشراء الصهيونية ، قليلة جدا ، وينفي صحة الادعاء الصهيوني ان شراء الاراضي لم يؤد الى طرد او تجريد ملكية اعداد كبيرة من الفلاحين العرب ، ولكنه يصر متراجعا ان « بضعة الاف عائلة فقط قد اجليت عن اراضيها » . ويحاول ان يفسر ظاهرة بيع الاراضي كنتاج لرغبة الملاكين العرب في الحصول على سيولة مالية لتحديث اساليبهم الزراعية . ولكن الارقام التي يقدمها لا تؤكد ذلك (بين سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، كانت ملكية ٥٢٫٦٪ من الاراضي المباعة لمالكين عرب غير فلسطينيين ، و ٢٤٫٦٪ لملاك عرب فلسطينيين،وفقط ٦٫٤٪للفلاحين، ويفسر بوراث نفسه بيع الاراضي من قبل الفلاحين الصغار ، كنتاج لديون هؤلاء الفلاحين لمرابي المدن الذين كانوا يتقاضون فوائد مذهلة ادت الى اجبار الفلاحين